المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية

الرباط في: 12/06/2025

سؤال كتابي رقم: 7569

إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: تفشي ظاهرة القمار الإلكتروني وتحويل العملة الصعبة بشكل غير قانوني، وأثرها على الاقتصاد الوطني

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

تعرف بلادنا خلال السنوات الأخيرة تفشي ظاهرة القمار الإلكتروني غير المرخص، وخاصة عبر منصات أجنبية ، التي أصبحت تنتشر بشكل مقلق داخل التراب الوطني، مستقطبةً آلاف الشباب، ليس فقط كمقامرين بل كوكلاء محليين يسهرون على استقطاب الزبناء وتأمين التحويلات المالية نحو الشركة الأم خارج البلاد.

وقد تداولت وسائل الإعلام وبعض الوثائق المسربة الصادرة عن مكتب الصرف، مراسلات تُثبت قيام أحد الأشخاص بتحويل مبلغ يفوق سبعة ملايين درهم لفائدة الشركة المذكورة، في سلوك يعكس جزءًا بسيطًا من حجم الظاهرة التي باتت تُشكل مصدر استنزاف كبير للعملة الصعبة، كما تساهم في تعزيز الاقتصاد غير المهيكل وتفتح المجال أمام شبهات مرتبطة بتبييض الأموال. وتشير عدة شهادات وشكايات إلى أن وكلاء هذه المنصات يتلقون تحويلات مالية مباشرة من المقامرين عبر حساباتهم البنكية الشخصية، ثم يعمدون إلى إعادة تحويلها بالعملة الصعبة إلى الخارج، في ظل غياب فعلي للمراقبة الصارمة وضعف نجاعة التدخلات الرقابية من طرف المؤسسات المعنية، خاصة إذا علمنا أن بعض الأبناك تمرر هذه العمليات دون اتخاذ ما يلزم من تدقيق أو تبليغ.

إن هذا الوضع يطرح تحديات كبرى على مستوى حكامة النظام المالي الوطني، ويطرح تساؤلات حقيقية حول مدى تفعيل مقتضيات القانون من طرف الجهات الرقابية المختصة، وعلى رأسها مكتب الصرف، لوقف هذا النزيف المالي المتواصل، الذي يتم في كثير من الأحيان عبر مسالك مصرفية رسمية، دون اتخاذ ما يلزم من إجراءات رادعة.

وفي هذا السياق، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن التدابير العملية التي اتخذتها وزارتكم، بتنسيق مع بنك المغرب ومكتب الصرف، لرصد هذه الظاهرة والحد منها؟ وهل تتوفر مصالح وزارتكم على تقديرات رسمية لحجم الأموال المحولة نحو الخارج لفائدة هذه المنصات؟ كما نسائلكم عن مدى خضوع الأبناك الوطنية لمراقبة دقيقة في هذا الشأن، وما إذا تم تسجيل مخالفات أو اتخاذ إجراءات تأديبية ضد بعض المؤسسات المالية؟ وما هي الخطط الحكومية لتعزيز المنظومة التشريعية والتنظيمية من أجل ضبط الأنشطة الرقمية ذات الطابع المالي، بما يحصن الاقتصاد الوطني من النزيف ويحمي الشباب المغربي من الوقوع في شراك هذه الظواهر الخطيرة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

ايذي يوسف